.

و (بالجملة (فإذا كان القول بحدوث العالم مستلزما لاثبات الصفات وقيام الافعال با كان ماذكرناه من دليل حدوثه دليلا على أن العالم محدث وأن محدثه موصوف بالصفات القائمة به فاعل الافعال الاختيارية القائمة به كما دلت على ذلك النصوص الالهية المتواترة عن الأنبياء من القرآن والتوراة والإنجيل وذلك مابين موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح والقضايا العقلية التى هى أصول فطر العقلاء ومنتهى عقلهم توافق ذلك .

.

واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد ا بن الخطيب الرازى فى كتابه (الأربعين (فى ضبط المقدمات التى يمكن الرجوع إليها فى إثبات المطالب العقلية .

قال وأعلم أن ههنا (مقدمتين (يفرع المتكلمون والفلاسفة أكثر مباحثهم عليهما .

(المقدمة الاولى) مقدمة الكمال والنقصان كقولهم هذه الصفة من صفات الكمال فيجب اثباتها وهذه الصفة من صفات النقصان فيجب نفيها عن ا واكثر مذاهب المتكلمين مفرعة على هذه المقدمة الى ان قال (اما المقدمة الثانية) وهى مقدمة الوجوب والامكان وهذه